معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثامن - مايو 2018

رئاسة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي ممثلة بمدير المعهد المستشار عويد الثويمر

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية المستشار يوسف المطاوعه: معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يعد أحد الأذرع الرئيسية التي يقوم عليها القضاء كمؤسسة، ويسهم بدور أساسي وفعال في مسيرة العدل

لمسة وفاء وعرفان للمغفور له بإذن الله تعالى النائب العام السابق المستشار محمد عبدالحي البناي

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الثامن
مايو 2018

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

10

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث
المستشار الدكتور / فهد بوصليب :

مكانة رفيعة لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية كونه مركزاً إقليمياً للقانون الدولي الإنساني ولقناعتنا الراسخة بضرورة توفير وإعداد المادة العلمية والأدوات اللازمة للبحث العلمي.

14

نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي
المستشار / محمود إبراهيم الخلف :

جهود جبارة بذلها العاملين بقطاع التأهيل المستمر والتخصصي أدت إلى نجاح ماتم التخطيط له.

18

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي
المستشار / عبدالله القصيمي :

في إطار خطة عمل وتوجهات قطاع التدريب التأسيسي نحو تأهيل وتطوير ورفع كفاءة الباحثين الشرعيين والقانونيين ومعاوني السلطة القضائية.

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

بمناسبة
حلول شهر رمضان المبارك

يرفع معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار الدكتور / فهد محمد العفاسي

وإدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والعاملين به

أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

حضرة صاحب السمو أمير البلاد «قائد الإنسانية»

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

وإلى سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

وإلى حكومة دولة الكويت والشعب الكويتي، سائلين المولى - عزوجل -

أن يحفظ هذا الوطن العزيز مستقراً سخاء رخاء وأن يديم عليه نعمة الأمن والأمان.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتي التمييز والدستورية
المستشار يوسف المطاوعه:
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يقوم بدور مهني وعملي جليل

ما هو رأي معاليكم في الدور الذي يقوم به معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورأيكم في البرامج التدريبية التي يؤديها؟

بداية أقول أن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يعد أحد الأذرع الرئيسية التي يقوم عليها القضاء كمؤسسة، ويسهم بدور أساسي وفعال في مسيرة العدل وهو أحد الركائز التي يتكامل عمله مع عمل الأجهزة القضائية الأخرى كالتفتيش القضائي والنيابة العامة والمحاكم على مختلف درجاتها.

وهذه الأهمية هي الدافع لإنشاء المعهد ويكمل تلك الأهمية الحاجة لتطوير مهارات رجال القضاء والنيابة العامة وتأهيلهم للقيام بمهمتهم الجليلة في تحقيق العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها.

ويمكن إجمال ما تقدم بالتأكيد على أن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يقوم بدور مهني وعملي جليل وذا أثر مباشر في مسيرة القضاء من خلال البرامج التدريبية التي يقدمها سواء التأهيلي منها أو المستمر فضلاً عن جانب مشهود له بالنشاط والفاعلية يتمثل في الجانب العملي والثقافي الذي يمتد على مدار العام القضائي .

لقد تقلدتم منصب نائب مدير المعهد في الفترة الأولى من إنشائه، هل ترون سيادتكم أن المعهد حقق ما كنتم تطمحون إليه؟

لقد شرفت بأن أكون أول نائب لمدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، ورغم جسامة المسئولية التي تتطلبها تلك المرحلة التأسيسية والتي يترتب على النجاح فيها مسيرة المعهد في المستقبل، فقد أسهمنا بجهود -ولو متواضعة- في وضع الخطوة الأولى لعمل المعهد سواء في تشكيل أجهزته الفنية والإدارية أو في وضع اللوائح المنظمة لعمله ونظام التقييم ومتطلبات اجتياز الدورات وفي إعداد المادة العلمية التي يقدمها وإعداد الجهاز التدريبي من رجال القضاء وغيرهم فضلاً عن تجهيز مبنى المعهد وقاعاته لاستقبال الدفعة الأولى من المتدربين ، كل ذلك لم ينسنا الدور الأخوي التوجيهي الذي قامت به إدارة المعهد في توجيه الدارسين والمتدربين بما أعطى مؤشرات واضحة على صحة المنهج وسلامة الخطوات التأسيسية دون أن ندعي الوصول إلى الكمال أو تحقيق الطموح.

وقد ساندنا في ذلك مجلس إدارة فذ ومتميز يتلمس السبل التي تحقق نجاح مسيرة المعهد والهدف من إنشائه.

كما قام المعهد ـ رغم حداثة عهده ـ بدور واضح في تدريب وتأهيل جهات ومؤسسات حكومية عديدة مما عزز الثقة بالنفس لدى إدارة المعهد ودفعها إلى وضع الخطط الطموحة لمواصلة المسيرة.

والأن وقد مضى ما يقرب من ربع قرن على بداية المعهد نرى أن الهدف الأساسي من إنشائه قد تحقق بفضل من الله وجهود الإدارات المتعاقبة عليه ولكن يبقى الطموح والرغبة في مواكبة كل متغيرات العصر والعلم القانوني والفكر القضائي وإدارة القضاء دافعاً لبذل المزيد من الجهد لتحقيق ذلك الطموح.

ما هي رؤية معاليكم ومقترحاتكم بشأن ما يتم عقده بالمعهد من مؤتمرات وندوات وورش عمل ومدى تأثير ما يصدر عن ذلك من توصيات على الجهات ذات الصلة؟

لا يمكن لأي مراقب منصف أن يتجاهل ما يقوم به معهد الكويت للدراسات القضائية القانونية من عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وأرجع ذلك لمهنية القائمين على إدارة المعهد وتلمسهم ضرورة تلك المؤتمرات والندوات وورش العمل وما يتكشف من حاجة لبحث المستجدات في العلوم القانونية وتطور الفكر البشري وتسخير عالم المعلومات الرقمية ليتماشى معها العلم القضائي ويواكب مستجداتها،

وإذا استعرضنا هذا الجانب من نشاط المعهد نجد أنه متنوع في كافة فروع القضاء ويبحث في المسائل المستجدة والصعوبات القانونية قد تقتصر التشريعات عن الإحاطة بها بما يستدعي أن يقوم المعهد بدوره في هذا الجانب بملاحقة تلك المتغيرات والعمل على أن يتزود بها رجال القضاء.

وإن كان من مقترح في هذا المجال فإن سبيل المتابعة العلمية من خلال جهاز إداري متخصص في المعهد يقوم برصد أية متغيرات تؤثر على مسيرة القضاء أو تعليق أداءه لرسالته ووضع البرنامج والخطط من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل لتذليل تلك المعوقات والاستمرار في متابعة التوصيات والاقتراحات مع الجهات ذات الصلة سواء في السعي للمعالجة التشريعية والمعالجة التوجيهية من خلال المعهد أو أية أجهزة قضائية أخرى.

ما هو رأي معاليكم في تعدد الروافد المغذية للقضاء كأن يتولى المتدرب بعد اجتيازه للدورة التدريبية بالمعهد العمل مباشرة كمعاون للقضاء إسوة

ببعض الدول العربية كالمغرب والأوربية كفرنسا؟

لا شك في أن تطوير العمل القضائي من خلال تطوير مهارات العاملين فيه هو السبيل الأمثل للارتقاء بالأداء، وإذا كان المعمول به في الوقت الحاضر أن الالتحاق بالنيابة هو أول محطات الولوج للعمل في القضاء، باعتبار أن العمل في النيابة العامة يشكل شخصية رجل القضاء مستقبلاً من خلال التوجيه والمتابعة ممن يلون النائب العام في السلم الرئاسي في النيابة فضلاً عن إعداد وكلاء النيابة لمواجهة الخصوم من خلال ما يجرونه من تحقيق ورفع كفاءتهم في تقدير الدليل من خلال ما يسطرون من مذكرات حفظ سواء لعدم الثبوت أو لعدم معرفة الفاعل أو لعدم الجريمة أو طلب الإحالة للمحكمة بعد التحقيق من ثبوت التهمة وقيام الدليل عليها إلا أن هذا الأمر رغم دقته وفاعليته طوال الفترة الماضية أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد رافد آخر يغذي القضاء، ولأن العمل القضائي ـ ومن خلال الإحصائيات الرسمية ـ قد تضاعف من حيث أعداد القضايا وتعقد من حيث نوع الخصومات وتعدد أشكال الجريمة والقصور في ملاحقة تلك المتغيرات، الأمر الذي يستدعي وبقوة سرعة أن يفعل ذلك الرافد، ولدينا خطة طموحة في هذا المجال تقوم على الأعداد الفني الدقيق لما

أسميناه الباحث القضائي، وهى درجة نعمل على استحداثها وتكون مماثلة لدرجة وكيل نيابة (ج) وقد أعدت الدراسات الأولية لتلك الدرجة وضرورة تعديل جدول درجات القضاء بإضافتها إلى الجدول، كما أن مهام تلك الدرجة ذات أهمية كبيرة فهي تقوم في الأساس باستكمال جميع مراحل نظر الدعوى الجنائية منها أو المدنية ـ بدءاً من الإشراف على الإجراءات الإدارية ومدى مطابقتها لنصوص قانون المرافعات أو الإجراءات الجزائية والتأكد من صفة المدعي ودراسة صحف الدعاوى وبيان مقطع النزاع وحقيقة الطلبات وتلخيص الدفوع وإعداد مشروع الرد عليها من خلال نصوص القانون وتلخيص دفاع الخصوم ومستنداتهم واستيفاء أي نقص فيها ومتابعة تمام الإعلان من عدمه وتذليل أية صعوبات تواجه إتمامه بحيث يقدم ملف الدعوى للقاض كاملاً وتكون الدعوى مهيأة للفصل فيها، بعد التحقيق من نوع الدعوى والدائرة المختصة بنظرها بالتنسيق مع الفريق المشرف على العمل ولا شك أن قيام الباحث القضائي بهذا العمل طوال فترة شغله لتلك الوظيفة سوف يجعل منه رجل قضاء متمكن مما يسرع في الفصل في الدعوى ويحقق العدالة، كما لا يفوتنا أن ننوه أن ذلك كله خاضع للمتابعة من رئيس المحكمة وإدارة التفتيش القضائي والفريق المتخصص وعلى سبيل التفرغ وبالاطلاع على التجارب المقارنة وجدنا أنها تجارب مؤثرة وفعالة في تطوير القضاء وسرعة الفصل في الدعاوى .

ما هو رأي معاليكم بجعل الدراسة بالمعهد ضمن نطاق أكاديمي يتم منح من يجتاز منهج معين به درجة علمية؟

الفكرة من إنشاء المعهد وعلى ما سلف بيانه هو تأهيل رجال القضاء وتدريبيهم، كجهة متخصصة في هذا المجال وعلى نحو تطبيقي وجميع من يلتحق بالمعهد كمتدرب أو باحث حاصل على الدرجة الجامعية على الأقل بما لا مجال معه للتفكير في أن يقوم المعهد بدور أكاديمي ومنح درجات علمية لأن ذلك يخرج عن الهدف من أنشاء المعهد ولوجود جهات ومؤسسات علمية تقوم بهذا الدور.

ما هو تقييم معاليكم لتجربة تولى المرأة منصب وكيلة للنائب العام وما هي الأطر التي ترونها مناسبة لتوليها القضاء كمرحلة أولى؟

قبول المرأة للعمل في القضاء أمر فرضه الواقع والظروف الطبيعية للتطور، والقول في جواز هذا الأمر من عدمه أمر تم تخطيه لمبررات عديدة أبسطها أن الاختلاف وعدم ترجيح قول فقهي أو شرعي على آخر يُوجِد طريقاً ممكناً لتبني من يرى خلاف الرأيين.

وقد أثبتت المرأة كفاءتها في كافة مجالات العمل وفي المجال القضائي فإن أداء المرأة في النيابة العامة لا يقل عن مثيلها الرجل ويمكن القول أن ذلك الأداء في المرحلة الأولى للتجربة ممتاز من حيث الالتزام والعمل الفني والقدرة على تحمل المسئولية والتصرف السليم وتطبيق صحيح القانون. وهذه المؤشرات تجعلنا لا نتردد في أن يسند للمرأة العمل في القضاء في قضايا الأسرة أو الأحداث في مرحلة أولى تجريبية يتم التقييم العلمي بعدها لتصويب الأمور أو التوجيه بما يحقق الدور المنشود للمرأة في الحياة العامة .

الإفتتاحية

بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم يسرنا أن نتقدم إلى جميع الإخوة الزملاء في محراب القضاء والأشقاء في المعاهد القضائية النظيرة بأصدق آيات التهنئة وأطيب التمنيات. وندعو المولى جلت قدرته أن يجعل هذا الشهر خيراً وبركة على الجميع، وأن يتقبل الصيام وصالح الأعمال ويعيد هذه المناسبة المباركة على وطننا العزيز والأمتين العربية والإسلامية بمزيد من التقدم والازدهار.

يصادف هذا الشهر الفضيل نهاية الموسم التدريبي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،وأنها لمناسبة سانحة من أجل تقييم أداء المعهد ورؤيته المستقبلية على ضوء التحديات التي يفرضها الواقع.

لقد انصب اهتمام الإدارة على تطوير الجوانب الفنية والإدارية في المعهد، سواء على صعيد المناهج والبرامج التي تعد للتأهيل التأسيسي والتأهيل المستمر والتخصصي للسادة أعضاء السلطة القضائية وغيرهم وتحديد الاحتياجات المتطورة لكل برنامج وتنمية قدرات التدريب لدى المتدربين وتهيئتهم لهذه المهمة على أسس علمية متقدمة، وتطوير الأداء الاستراتيجي بوضع تصور مستقبلي له يقوم على أسس ومعايير ثابتة قابلة للتنفيذ، بحيث يكون عملاً مؤسساً يقوم على رؤية بعيدة المدى ورسالة طموحة تحقق الضمانات التي تكفل استمرار النجاح المنشود للمعهد.

لقد حققت إدارة المعهد خلال الفترة القصيرة الماضية التي تحملنا فيها أعباء الإدارة العديد من الإنجازات الإدارية والفنية، كالاستراتيجية التي تقوم بإيضاح وتمهيد الطريق الذي يقود إدارة المعهد إلى النجاح المستقبلي بما حوته من رؤية بعيدة المدى ورسالة سامية محددة الأهداف والغايات التي تبين أسلوب ووسيلة تحقيق الأهداف، العمل على وضع نظام لتحديد المتطلبات التدريبية، للفئات التي يقوم المعهد بتدريبها وتصنيفها وفق الأسلوب المنهجي العام لعلم القانون وأساسياته القانونية الراسخة وما صاحبها من تطور وتحديث وفق المبادئ والمفاهيم القانونية الحديثة التي فرضها التقدم التكنولوجي وثورة المعلوماتية فضلاً عن تقسيمات فرعية أخرى تتعلق بالثقافة القانونية العامة.

كما عنِيَ المعهد بتدريب الموظفين على ما تحتاجه كل وظيفة من معارف ومهارات واتجاهات، ووضع مناهج علمية مدروسة في شتى أفرع القانون ووفق آخر التعديلات التشريعية والتي سوف يكون لها نتائج إيجابية وفعالة للعملية التدريبية للاستفادة منها.

وأخيراً فقد حاولنا برصدنا هذا أن نلم بأبرز ما استطعنا تنفيذه خلال فترة تولينا فيها إدارة المعهد، وندعو الله عز وجل التوفيق بأن يمكننا فيما تبقى منها من تكملة المسيرة والمحافظة على المكانة التي وصل إليها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والانطلاق بها إلى الأفضل.

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

رئاسة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي لممثلة بمدير المعهد المستشار عويد الثويمر لمدة عام

الكويت رئيساً للشبكة الأوروبية – العربية للتدريب القضائي

بدأ في بروكسل عاصمة بلجيكا أيام 7، 8 و9 مايو 2018م، اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة للشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي، بحضور مديري المعاهد القضائية والمسئولين عن التدريب القضائي وتضم الشبكة في عضويتها ثلاث عشرة دولة، منها (6) دول أوروبية وهي: هولاندا وبلجيكا ورومانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، و(7) دول عربية وهي: الكويت والأردن والجزائر وفلسطين والإمارات ومصر والمغرب.

حيث استلم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ممثلاً في مديره المستشار/ عويد ساري الثويمر رئاسة مجلس إدارة الشبكة لمدة سنة خلفاً لرئيس المجلس الأعلى للقضاء بالجمهورية الإيطالية رئيسها الحالي.

جاء إنشاء هذه الشبكة استنادا للمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، والتي أقرها المؤتمر السابع للأمم المتحدة حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في مدينة ميلانو عام 1985، والمصادق عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك انسجاماً مع التوصية بشأن استقلال القضاة وكفاءتهم ودورهم التي اعتمدتها اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي في عام 1994، ووفقاً للميثاق الأوروبي بشأن النظام الأساسي للقضاة الذي أقره المجلس الأوروبي عام 1998، بالإضافة إلى أن إنشائها جاء استناداً لاتفاقية عمان بشأن التعاون العلمي بين المعاهد القضائية العربية الموقعة عام 1997، وعملاً بالقرار رقم (C22/1/2008) الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تدريب القضاة والمدعين العامين والموظفين أعوان القضاة في الاتحاد الأوروبي عام 2008، وانسجاماً مع توصيات مؤتمري الدوحة الأول والثاني بشأن جودة القضاء في عامي 2004 و2008.

ويجتمع مجلس إدارة الشبكة مرة واحدة على الأقل في السنة، وتوجد أمانته العامة بالمعهد القضائي الأردني بعمان والتي تتولى تنفيذ كل النشاطات التي يقرها المجلس، وتحدد ثلاث أنشطة على الأقل كل سنة.

وتتلخص أهداف الشبكة في:

1- تعميق المعرفة المتبادلة للأنظمة القضائية.

2- تحسين الاستخدام المشترك لوسائل التعاون الوطنية والدولية.

3- تقاسم الخبرات المهنية وتبادلها للوصول إلى أفضل التطبيقات.

4- إيجاد تعاون مشترك في تكوين وإصلاح وتحسين مؤسسات تدريب القضاة ورجال النيابة العامة.

5- العمل على تنمية التعاون بين مختلف برامج التدريب المخطط لها من قبل الدول المشاركة.

6- تنمية نشاطات التدريب المشترك.

وضم الوفد المرافق لمدير المعهد للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية كلا من:

المستشار / محمود إبراهيم الخلف - نائب مدير المعهد للتدريب المستمر والتخصصي.

المستشار / عبد الله القصيمي – نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي.

ويعد انضمام المعهد لهذه الشبكة ثمرة لجهود عديدة، ودعامة لتطوير التدريب والتعاون والاطلاع على الممارسات المثلى في المجالين القانوني والقضائي ومساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035.

يعد قطاع الدراسات والبحوث عصب العمل بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية فهو بمثابة مرآة تعكس رسالة المعهد السامية في نشر البحث العلمي وتعميق الوعي القانوني كونه ومن مسماه وثيق الصلة به حيث يقوم قسم الدراسات والبحوث بدور حيوي في إعداد الدراسات والبحوث والتقارير في شتى فروع القانون.

كما يشارك بدور فعال في المؤتمرات والندوات التي تنظمها إدارة المعهد وإعداد التوصيات والتي من شأنها تقديم خدمة للباحثين ومتخذي القرار.

وبعد إحياء فكرة النشرة الشهرية للمعهد من جديد وذلك بصدور العدد الأول في أكتوبر 2017 حرص قسم الدراسات والبحوث على أن تكون له بصماته الواضحة من خلال نشر آراء فقهية وقانونية تثري القارئ بالوعي القانوني.

ولكون المعهد يحظى بمكانة رفيعة كونه المركز الإقليمي للقانون الدولي الإنساني ولقناعتنا الراسخة بضرورة توفير وإعداد المادة العلمية والأدوات اللازمة للبحث العلمي فإن مكتبة المعهد التابعة للقطاع تضم أحدث الإصدارات والمؤلفات القانونية والمراجع فضلاً عن تزويدها بمختبر مجهز بأحدث الأجهزة على أعلى مستوى حتى تضاهي أكبر المكتبات العالمية والنظم الإلكترونية الحديثة المزودة بأحدث الأحكام لخدمة الباحثين والمترددين عليها.

وبما أن لغة الأرقام هي المعيار والمقياس لجودة المخرجات فإن القطاع له دور حيوي وفعال من خلال قسم الإحصاء والذي يقوم بإعداد التقارير السنوية التي تبرز إنجازات وأنشطة المعهد وتكون بمثابة مؤشر دقيق لإتخاذ القرارات فيما بعد.

وختاماً وفي هذه الأيام المباركة العطرة من شهر رمضان المبارك يطيب لنا أن نتوجه إلى مقام حضرة صاحب السمو وولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة ورئيس وأعضاء السلطة القضائية بأسمى آيات التبريكات داعياً المولى عز وجل أن يعيده عليهم بوافر الصحة والعافية.

المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

الاجتماع التنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp

عقد الاجتماع التنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ممثلاً بالمستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث وكبير الخبراء خالد الفارس نائب مدير المعهد للشئون المالية والإدارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً بالأستاذ/ علي المنتصر ضابط الاتصال والأستاذ/ عبدالرحمن الرمضان مسؤول مشتريات المشاريع وذلك يوم الخميس الموافق 10 مايو 2018.

أوضح من خلاله المستشار الدكتور/ فهد بوصليب الأهداف التي يرنوا إليها المعهد وأهم الأنشطة والفعاليات للموسم القضائي 2017-2018 ورؤية المعهد المستقبلية ودوره في نشر الوعي الثقافي من خلال إقامة الندوات والحلقات النقاشية والتوصيات وأن من أهم أهداف الاجتماع هو التعاون القانوني وبحث مشروع اتفاقية بين الطرفين لتعزيز دور المعهد بما يسهم في تحقيق رؤية الكويت 2035.

ورشة عمل التحقيقات المالية وتحليل الوثائق
بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية
2018/5/10-7

تحت رعاية معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووزارة العدل الأمريكية والنيابة العامة بدولة الكويت تم تنظيم ورشة عمل بعنوان «التحقيقات المالية وتحليل الوثائق» واستمرت الدورة أربعة أيام.
وقد تم تقسيم المشاركين من قبل النيابة العامة إلى مجموعتين الأولى وبلغ عدد المشاركين فيها «22مشارك» من يوم الإثنين الموافق 7 مايو 2018 إلى يوم الثلاثاء الموافق 8 مايو 2018، والمجموعة الثانية وبلغ عدد المشاركين فيها «22مشارك» من يوم الأربعاء الموافق 8 مايو 2018 إلى يوم الخميس الموافق 9 مايو 2018.
ألقت كلمة الافتتاح لليوم الأول من الورشة السيدة/ جيل روز – المستشار القانوني لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية ويليها سفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد/ لورنس سيلفرمان وقد ألقى المستشار الدكتور/ فهد بوصليب - نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث كلمة نيابة عن مدير المعهد والمستشار/ رجيب الرجيب المحامي العام لنيابتي الأموال العامة والشئون التجارية حيث كانت كلمات الإفتتاح حول أهمية التحقيق في القضايا المالية والتحليل المالي ومكافحة الجرائم المالية.
هذا وقد حاضرت على مدار الأربعة أيام السيدة/ كريستين روسون والسيدة/ تونيا بينكرتون من مكتب التحقيقات الفيدرالي ومن أول المحاور المؤشرات

الأساسية للجرائم المالية، والمحور الثاني عن تقارير المعاملات والمحور الثالث أساسيات التحقيق المالي وإدارة القضية وتحليلها، والمحور الرابع هو مقدمة حول القضية الإفتراضية والمحور الخامس حول العمل على القضية الإفتراضية التي تحدثت عنها السيدة/ جيل روز من وزارة العدل الأمريكية وكذلك تحدثت عن الموضوعات التي تم مناقشتها.

وكذلك حاضرت السيدة/ دينيز سمبسون مساعد المدعي العام الأمريكي من وزارة العدل الأمريكية حول الاحتيال البنكي، وحاضرت السيدة/ ريبيكا توثيل من مكتب التحقيقات الفيدرالي حول المساعدة القانونية المتبادلة، هذا وقد عرض القضية كلاً من الأستاذ/ حمود الشامي من النيابة العامة لدولة الكويت والسيدة/ دينيز سمبسون مساعد المدعي العام الأمريكي. وفي ختام برنامج ورشة العمل ليوم الثلاثاء الموافق 2018/5/8 تم تقديم الشهادات التقديرية وفلاش ميموري للمواد العلمية التي تم مناقشتها للمجموعة الأولى من أعضاء النيابة العامة والتي كان عددهم «22مشارك».

وقد استمرت الورشة في اليوم الثالث والرابع حيث افتتحت الورشة من قبل السيدة/ جيل روز المستشار القانوني المقيم لوزارة العدل الأمريكية في دولة الكويت وسعادة المستشار/ رجيب أحمد الرجيب المحامي العام لنيابة الأموال العامة والشؤون التجارية، وقد تم مناقشة ما تداول من المحاور في اليوم الأول والثاني.

وفي ختام ورشة العمل للمجموعة الثانية في اليوم الرابع الموافق 2018/5/10تم تقديم الشهادات التقديرية بالإضافة إلى فلاش ميموري للمواد العلمية التي تم مناقشتها بالورشة لجميع المشاركين من أعضاء النيابة العامة التي بلغ عدد المشاركين فيها «22مشارك».

من أهم أهداف هذه الورشة هو تمكين أعضاء النيابة العامة من فهم وقراءة الأرقام البنكية والتحليل المالي الجنائي وتتبع الأموال وعمل الإنابات القضائية للدول.

الحمد لله الذي بلغنا رمضان، شهر الطاعات والغفران سائلين الله تعالى
أن يعيده على الأمتين العربية والإسلامية بالصحة والعافية
والأمن والأمان في

ظل حضرة صاحب

السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

وولي عهده الأمين

الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح

والشعب الكويتي الوفي.

لقد بلغت الدورات الخاصة بقطاع التدريب المستمر والتخصصي نهايتها، وبفضل الله وبفضل جهود العاملين بالقطاع الذي بذلوا جهوداً جبارة في سبيل عقدها كما كان مخططاً لها، آملين من الله أن تستمر تلك الإنجازات في السنوات القادمة خدمةً للقضاء والعدل في بلدنا الحبيب.

المستشار

محمود إبراهيم الخلف

نائب مدير المعهد
للتأهيل المستمر والتخصصي

وفيما يلي إحصائية تفصيلية بعمل قطاع التأهيل المستمر والتخصصي خلال شهري إبريل ومايو لعام 2018:

شهر إبريل / 2018				
الجهات / الأعداد	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمة الكلية	2	41	30	11
النيابة العامة	4	99	88	11
إدارة الخبراء	5	130	115	15
معاوني القضاء	4	81	58	23
الجهات الحكومية	1	26	23	3
ورش عمل	1	26	26	-
المجموع	17	403	340	63

شهر مايو / 2018				
الجهات / الأعداد	الدورات	المشاركين	المجتازين	غير المجتازين
المحكمة الكلية	2	49	36	13
النيابة العامة	-	-	-	-
إدارة الخبراء	-	-	-	-
معاوني القضاء	1	24	22	2
الجهات الحكومية	1	25	20	5
ورش عمل	2	44	43	1
المجموع	6	142	121	21

الـدورات الـتدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي خلال شهر **مايو 2018:**

الدورة التدريبية	الجهة المستفيدة	التاريخ	الفترة
قانون الشركات وأهم التعديلات المستحدثة	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	2018 / 5 / 3 - 1	م
تنفيذ الأحكام في دعاوى الأحوال الشخصية	الإدارة العامة للتنفيذ	2018 / 5 / 8 - 6	ص
أركان القرار الإداري	جهات حكومية	2018 / 5 / 10 - 8	ص
التحليل المالي الجنائي	أعضاء النيابة العامة	2018 / 5 / 8 - 7	ص
التحليل المالي الجنائي	أعضاء النيابة العامة	2018 / 5 / 10 - 9	ص
مآخذ التفتيش القضائي	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	2018 / 5 / 15 - 13	م

تنفيذ الأحكام في دعاوى الأحوال الشخصية
بتاريخ 6 – 8 مايو 2018

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي في الفترة الصباحية بتاريخ 6 - 8 مايو 2018 البرنامج التدريبي حول تنفيذ الأحكام في دعاوى الأحوال الشخصية، حاضر فيها الأستاذ عبدالرحمن ختلان العنزي وبلغ عدد المشاركين فيها 23 مشارك من الإدارة العامة للتنفيذ.

وقد تناول البرنامج قانون محكمة الأسرة رقم 2015/12 فكرة إنشاء محكمة تسمى محكمة الأسرة بكل محافظة يكون لها مقر مستقل تتألف من دوائر تابعة للمحكمة الكلية ودوائر أخرى تابعة لمحكمة الاستئناف التي يجيزها القانون عن الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الكلية المشار إليها، ويصدر بتحديد مقار محاكم الأسرة قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

ويأتي انعقاد مثل تلك البرامج رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً لارتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035 .

أركان القرار الإداري
بتاريخ 8 – 10 مايو 2018

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي البرنامج التدريبي لأركان القرار الإداري، وحاضر فيها المستشار الدكتور/ جاسم محمد الراشد، وبلغ عدد المشاركين 27 مشارك من جهات حكومية.

وقد تناول البرنامج التدريبي بعض الأعمال والتصرفات التي تصدر عن الجهات الإدارية وتنقسم إلى نوعين، الأعمال والتصرفات المادية والأعمال والتصرفات القانونية، وتناول المفاهيم الأساسية عن القرارات الإدارية في ضوء أحكام محكمة التمييز الكويتية.

ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقاً لارتقاء بالعنصر البشري وفقاً لرؤية الكويت 2035.

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن أنشطة وفعاليات القطاع قائلاً:

يطيب لنا في هذه المناسبة العطرة أن نتقدم إلى مقام حضرة صاحب سمو البلاد وولى عهده الأمين ورئيس وأعضاء السلطة القضائية وإدارة المعهد القضائي بالتهنئة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله علينا وعليكم باليمن والبركات.

ونحن على مشارف ختام العام القضائي بتخريج الدفعة ال(16) متمنيين لهم جميعاً التوفيق والسداد.

وفي إطار خطه عمل وتوجهات قطاع التدريب التأسيسي نحو تأهيل وتطوير ورفع كفاءة الباحثين الشرعيين والقانونيين ومعاوني السلطة القضائية واستكمالاً للإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية ومتابعة الدورات التي من خصائصها تعزيز القدرات فقد قام القطاع باستكمال عقد الدورات التدريبية التالية:

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة	ملاحظات
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر)	95 باحث قانوني	النيابة العامة	2017/7/23 2018/7/23	مستمرة ورش العمل والتدريب العملي بالنيابات
2	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة)	18 باحث وباحثة شرعيين	جهات حكومية	2018/1/21 2018/5/3	تم إعلان النتيجة النهائية للدورة
3	الدورة التدريبية التخصصية لموظفي إدارة التوثيقات الشرعية	67 موثق	إدارة التوثيق	2018/4/22 2018/4/26	تم إعلان النتيجة
4	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- أمين سر تحقيق	14 أمين سر	إدارة الأقلام الجزائية	2018/4/29 2018/5/3	تم إعلان النتيجة
5	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- أمين سر جلسة	18 أمين سر	إدارة الأقلام الجزائية	2018/4/29 2018/5/3	تم إعلان النتيجة
6	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- ضابط دعاوى	14 ضابط	إدارات مختلفة	2018/4/29 2018/5/3	تم إعلان النتيجة
7	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء- منفذ أحكام جزائية	11 منفذ	إدارة التنفيذ	2018/4/29 2018/5/3	تم إعلان النتيجة
8	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - مندوب إعلان	108 مندوب	إدارة التنفيذ	2018/5/6 2018/5/10	أسبوع

استكمال برنامج الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر):

* تم توزيع ومشاركة الباحثين على لجان انتخابات المجلس البلدي وذلك يوم 12 مايو 2018.

(1) استكمال الفترة الثانية من التدريب العملي بالنيابات المختلفة وذلك بإلحاق الباحثين وعددهم (48) باحث وتقسيمهم إلى ثمان مجموعات، وذلك خلال الفترة من 1 إبريل 2018 وتستمر حتى 24 مايو 2018 وذلك وفقاً للجدول التالي:

كشف توزيع مجموعات التدريب العملي بالنيابات المختلفة (الفترة الثانية)

المجموعة / الفترة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
من 2018/4/1 إلى 2018/4/5	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي
من 2018/4/8 إلى 2018/4/12	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة
من 2018/4/15 إلى 2018/4/19	حولي	الأحداث	الجهراء	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة
من 2018/4/22 إلى 2018/4/26	الأحداث	الأحمدي	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي
من 2018/4/29 إلى 2018/5/3	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث
من 2018/5/6 إلى 2018/5/10	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية
من 2018/5/13 إلى 2018/5/17	الإعلام والمعلومات والنشر	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الأحمدي	المخدرات والخمور
من 2018/5/20 إلى 2018/5/24	شئون التنفيذ الجنائي	العاصمة	الأموال العامة	حولي	الأحداث	الفروانية	المخدرات والخمور	الإعلام والمعلومات والنشر

(2) استكمال الفترة الثانية من ورش العمل بالمعهد، وذلك بإلحاق الباحثين وعددهم (47) باحث وتقسيمهم إلى أربع مجموعات وذلك خلال الفترة من 1 إبريل 2018 وتستمر حتى 24 مايو 2018 بالفترة الصباحية من الساعة 9:00 ص حتى 12:30م، وذلك وفقاً للجدول التالي كما ستعقد اختبارات لكل مادة على حدة في يوم الخميس من كل أسبوع :

ورش العمل (الفترة الثانية)

المجموعة / الفترة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
من 2018/4/1 إلى 2018/4/5	جرائم المخدرات	جرائم الأحداث	جرائم القتل والضرب	جرائم الخطف والعرض
من 2018/4/8 إلى 2018/4/12	جرائم السرقات	جرائم التزوير	جرائم الأموال العامة	جرائم الإعلام والمطبوعات
من 2018/4/15 إلى 2018/4/19	جرائم الأحداث	جرائم المخدرات	جرائم الخطف والعرض	جرائم القتل والضرب
من 2018/4/22 إلى 2018/4/26	جرائم التزوير	جرائم السرقات	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم الأموال العامة
من 2018/4/29 إلى 2018/5/3	جرائم القتل والضرب	جرائم الخطف والعرض	جرائم المخدرات	جرائم الأحداث
من 2018/5/6 إلى 2018/5/10	جرائم الأموال العامة	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم السرقات	جرائم التزوير
من 2018/5/13 إلى 2018/5/17	جرائم الخطف والعرض	جرائم القتل والضرب	جرائم الأحداث	جرائم المخدرات
من 2018/5/20 إلى 2018/5/24	جرائم الإعلام والمطبوعات	جرائم الأموال العامة	جرائم التزوير	جرائم السرقات

تعقد الورش في مقر المعهد (الفترة الصباحية من الساعة 9:00 ص حتى 12:30 م) بمعدل 3 ساعات لكل مادة في اليوم الواحد.

الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة العاشرة):

تم إعلان النتيجة النهائية للدورة.

الدورة التدريبية التخصصية لموظفي إدارة التوثيقات الشرعية :

عقدت الدورة بتاريخ 22 إبريل 2018 إلى 26 إبريل 2018، والتحق بها عدد (67) موثق من إدارة التوثيقات الشرعية.

الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء:

فئات (أمين سر تحقيق - أمين سر جلسة - ضابط دعاوي - منفذ أحكام جزائية):

عقدت دورة أمين سر تحقيق بتاريخ 29 إبريل 2018 إلى 3 مارس 2018، والتحق بها عدد (14) أمين سر تحقيق إدارة الأقلام الجزائية.

عقدت دورة أمين سر جلسة بتاريخ 29 إبريل 2018 إلى 3 مارس 2018، والتحق بها عدد (18) أمين سر جلسة إدارة الأقلام الجزائية.

عقدت دورة أمين ضابط دعاوي بتاريخ 29 إبريل 2018 إلى 3 مارس 2018، والتحق بها عدد (14) ضابط دعاوى من إدارات مختلفة.

عقدت دورة أمين منفذ أحكام بتاريخ 29 إبريل 2018 إلى 3 مارس 2018، والتحق بها عدد (11) منفذ أحكام من إدارة التنفيذ.

الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء:

فئة (مندوب إعلان):

عقدت دورة مندوب إعلان بتاريخ 6 مايو 2018 إلى 10 مايو 2018، والتحق بها عدد (108) مندوب إعلان من إدارة التنفيذ.

المستشار

المغفور له بإذن الله

محمد عبد الحي البناي

النائب العام

(سابقاً) 1943 - 2012

لقد حفل تاريخ القضاء الكويتي بالعديد من الأعلام الذين سطروا بأسماءهم حروفاً من نور وفي لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله المستشار/ محمد عبد الحى البناي النائب العام الأسبق – طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه – نسلط الضوء على لمحات من وميض سيرته العطرة والتي ستظل راسخة في الأذهان وعلى جانب من حياته العملية والشخصية علها تكون قدوة للأجيال القادمة.

ولد المغفور له بإذن الله تعالى في 1 مارس 1943، ينتمي المرحوم إلى أحد الأسر الكويتية العريقة ذات الأيادي البيضاء وكان متزوج ولديه ثلاثة أولاد وكان رحمه الله من الرجال الذين ساهموا في نهضة القضاء وتعزيز سلطته وهيبته.

على المستوى الإنساني :

• المغفور له بإذن الله كان يتمتع بأخلاق عالية ودقة في العمل والتواضع يتحرى الدقة في عمله، لا يتخذ قراراً إلا بعد إستشاره زملائه أعضاء النيابة حرصاً منه على صحة القرار، أعطى وقته وجهده وفكره طيلة أربع عقود في العمل سواء في النيابة العامة أو المحاكم.

• تحلى بالأخلاق والتعامل الراقي في العمل مع زملائه ومع الناس وأرسى الكثير من المبادئ في العمل.

• عرف عن الفقيد الحزم والقوة في تطبيق القانون ودماثة الخلق والسمعة الحسنة الأمر الذي جعله مضرب المثل والقدوة للآخرين في كل منصب تولاه.

• أخلص في عمله لله ثم للوطن واتسم في أدائه بالروح الإنسانية الخلاقة وبالرفعة والتجرد بعيداً عن الأضواء أو الظهور وكان مثالاً يحتذى به في الوطنية.

• اتسم بروح الأبوة والرعاية مما كان له أطيب الأثر في نفوس كل من تواصل معه.

على المستوى العلمي والعملي:

كان المغفور له بإذن الله حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في مايو 1969

- عين وكيل نيابة من الدرجة الأولى في 20 سبتمبر 1969

- ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية في 1 أكتوبر 1971

- فقاضيا من الدرجة الأولى في 5 فبراير 1973

- ثم وكيلا بالمحكمة الكلية اعتباراً من 31 مارس 1976 فرئيساً للنيابة (أ) بالنيابة العامة وإنتدب إلى وظيفية محام عام اعتباراً من 5 فبراير 1980 ثم رقى إلى منصب محام عام في 19 أغسطس 1980 ثم رئيساً للمحكمة الكلية اعتباراً من 31 أغسطس 1986 كما تولى المغفور له رحمه الله مناصب قضائية رفيعة فقد تولى رئاسة محكمة أمن الدولة بتاريخ 11 أكتوبر

1988، تولى المستشار البناي رحمه الله منصب النائب العام في الكويت بين عامي 1991 و2002 واستقال من ذلك المنصب في بداية عام 2002 بعد عارض صحي آلم به.

وكما كلف المغفور له بإذن الله بمهمة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من 10 إبريل 1982 حتى 14 إبريل 1988 فضلاً عن مشاركته في العديد من الدورات والندوات فقد شارك بندوة توحيد القوانين في الأقطار العربية ببغداد في الفترة من 14 فبراير 1976 حتى 16 فبراير 1976 وبالندوة السادسة للتعليم العالي للشرطة والتي كانت تحت عنوان الإرهاب والتعاون الدولي وحقوق الأنسان بفرنسا خلال الفترة من 4 مايو 1982 حتى 14 مايو 1982.

• كان الفقيد رحمه الله علماً من أعلام القضاء والنيابة العامة ومن رجال الكويت الأفذاذ وكان يشدد دائماً على أهمية الرسالة السامية المنوطة برجال القضاء والنيابة العامة علماً وخلقاً ومراعاة للصالح العام، حريصاً على أن تكون تحقيقاتهم وافية تحيط بجميع أبعاد القضية وألا يألو جهداً في بذل المزيد من الجهد وأن تكون تصرفاتهم متسمة بالحزم والحرص على إعطاء كل ذي حق حقه حتى يكونوا أهلاً للثقة التي يوليها لهم المجتمع.

• كان حريصاً على وجود الكفاءات الكويتية وإختيار أنسب العناصر للعمل مع إعدادهم جيداً في دورات تدريبية بمعهد الدراسات القضائية والقانونية.

• أكد الراحل على أن الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة مكفولة بنص الدستور.

• العمل القضائي عند (بوطارق) رحمه الله عمل ذهني شاق.

• أسهم في نهضة القضاء وتعزيز سلطته وهيبته.

• وكان من أشد المناصرين لتكويت السلطة القضائية، تنظيم دورات تدريبية لصقل مهارات أعضاء النيابة العامة.

• نادى بتدعيم حصانة رجال القضاء.

• قدم الفقيد استقالته من منصبه في 28 نوفمبر عام 2001 بعد عارض صحي ألّم به وسافر للعلاج في لندن بناء على تعليمات سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه حين كان نائب أول لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وظل لمدة عشرة أشهر في لندن وعاد بعدها في 25 يناير عام 2002.

• غيب الموت المغفور له بإذن الله وصعدت روحه الطاهرة في 9 نوفمبر 2012 عن عمر يناهز 69 عاماً.

• وَارَى جسده الطاهر ثرى الكويت رحم الله المستشار/ محمد عبدالحي البناي رحمه واسعة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله ومحبيه وذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون .

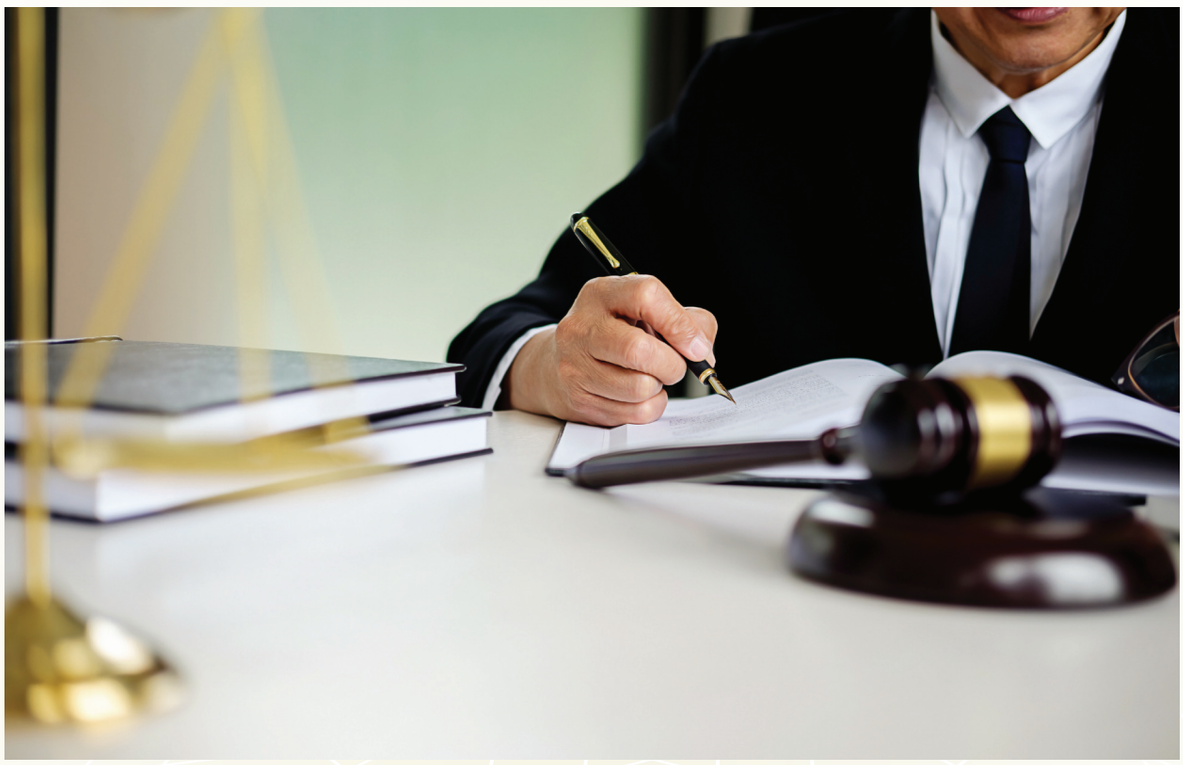

خروج بعض العبارات الواردة بصحيفة الطعن على آداب التقاضي والأصول والتقاليد القضائية وقواعد المرافعة التي توجب إحترام القضاء وتوقيره واحترام أحكام القضاء إعلاء وإكباراً لها .. كفالة حق الدفاع دستوراً وقانوناً .. حده الطبيعي أن يكون في إطار غاياته وأهدافه دون تعد لحدوده أو تجاوز عن مساره .. وجوب التزام الخصوم والمدافعين عنهم الحيطة والحذر من ركوب متن الشطط للنقد غير المباح أو الدفاع غير المقبول باستعمال عبارات جارحة أو مخالفة للآدب أو النظام العام في أوراق المرافعات أو المذكرات .. مخالفة ذلك حق المحكمة في إتخاذ ما تراه مناسباً من إجراء يخوله لها القانون فضلاً عن الأمر بمحو هذه العبارات .

الطعن الدستوري رقم 2003/17 لجنة فحص الطعون جلسة 2004/4/3

التعليق على الطعن

- إنه وإن كان حق الدفاع مقرراً للخصوم إلا أن إستعمال هذا الحق يجب أن يتم الترفع فيه عن السيء من القول أو اللفظ في أوراق المرافعات أو المذكرات واحترام المحكمة وتوقيرها وأن لا تخرج العبارات على آداب التقاضي والتقاليد والأصول القضائية وقواعد المرافعة التي تقضي بوجوب إحترام القضاء وعدم الإندفاع إلى دفاع غير مقبول بإستعمال عبارات جارحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب وأن يتم إلتزام وتحرى الدقة في اختيار العبارات وتحري الحقيقة وأن لا يتم الإندفاع وتجاوز حق الدفاع عن أهدافه وغاياته .

شكر وعرفان

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وبهذه الأيام المباركة العطرة من شهر رمضان المبارك أعاده الله عليكم بالخير واليمن والبركات أن تتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم وتعاون في إعداد وتحرير ومراجعة وتوزيع النشرة الشهرية ونحن على مشارف عام قضائي جديد وانقضاء نظيره، والذي نتج عن ذلك الجهد في هذا العام إستمرار إصدار النشرة الشهرية مما كان له أبلغ الأثر في انتظام أعدادها حتى وصولها للعدد الثامن وصدورها بتلك الصورة المشرفة التي كانت ثمرة جهد وعطاء العاملين عليها، فكل الشكر للسادة الزملاء رؤساء القطاعات والعاملين بالمعهد فقد كفيتم ووفيتم.

وفقنا الله وإياكم وسدد لطريق الحق خطاكم لما فيه خدمة الوطن

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com